

## درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 427 ( الهنديّة ، ردّ المحدثات ) وعلى ذلك لو استأجر إنسان دابةً ليركبها على أن يؤدّي أجره أمثالها من الدوابّ وكانت أجره أمثالها معلومةً صحت الإجارة وإذا كانت أجره أمثالها مختلغةً تكون فاسدةً وتلزم الأجرة الممتوسّطة : نظرًا للجائدين ( البزازيّة ) وكيفية العلم بالأجرة قد جاءت في المآدّيّن ( 464 ، 465 ) وهُنَاكَ سنوردُ الإيضاح اللازم إن شاء الله . وإذا كانت الأجرة كلّها أو بعضُها مجهولةً تكون الإجارة فاسدةً سواء كانت من الممثليّات أو القيميّات أو منفعةً أُخرى ( ردّ المحدثات ) ومن ذلك تتفرّعُ المبادئ ( 563 و 564 ، 565 و 566 ) جهالة الكُلّ : وذلك أوّلاً : كما إذا استأجر رجلُ داراً لستّة أشهرٍ بفرسٍ غير مُعيّنٍ وأُقيمت في ذلك الدّعوة بعد أن سكن في الدّار أربعة أشهرٍ يلزمُ أجر الممثّل باليغاً ما يبلغُ وذلك بمقتضى الصّورة الأولى من المآدّيّة ( 462 ) وتُفسّخُ الإجارة عن الشّهيدين البيّقيين . ثانياً : إذا قرَضَ شخصٌ آخرَ مبلّغاً من القُرُوش على أن يركبهُ دابّةً أو يُسكِنهُ داره وركب الدّابة أو سكن الدّار يلزمهُ أجر الممثّل ؛ لأنّ الإقراض ليسَ بيدلٍ وإجارة ويكُونُ كالأجرة قد وقّعَ الإيجارُ بيدّون أجره معلومةً ( الخيريّة ) . ثالثاً : إذا استأجر شخصٌ دكاناً من آخرٍ على أن يؤدّي نصفَ مُرّبحه فيها إلى الآخرِ يَكُونُ الإيجارُ فاسدًا والرّبحُ كُلُّهُ لذلِكَ الرّجلِ وإنّما لآخرٍ أخذُ أجر الممثّل ( الهنديّة ) رابعاً : إذا استؤجر شيءٌ على أن يكونَ أجرتهُ بقدرٍ ما يشاءُ أو بقدرٍ ما يقولُ فُلانٌ يَكُونُ الإجارة فاسدةً . خامساً : إذا استأجر شخصٌ حانوتًا على أن يكونَ الأجرةُ كأجرة الحوانيت السّتي استأجرها أصحّابُها ولم يَكُنْ تِلْكَ الأجرة معلومةً ولا مُعيّنة بل كانت مختلغةً ومُتغفّاةً فتَكُونُ الإجارة

فَاسِدَةً أَمَّا إِذَا كَانَتْ مُعَيَّنَةً وَلَمْ تَكُنْ مُخْتَلِفَةً فَتَجُوزُ  
وَيُلْزَمُ بِالْإِعْطَاءِ مِثْلَهَا ( الْهِنْدِيَّةُ ) جَهَالَةُ الْبِعْضِ : أَوْلاً :  
إِذَا اسْتَأْجَرَ إِنْسَانٌ آخَرَ لِلصَّيْدِ بِكَذَا قِرْشًا فِي الْيَوْمِ عَلَى أَنْ  
يَكُونَ الصَّيْدُ بَيْنَهُمَا مُشْتَرَكًا تَكُونُ الْإِجَارَةُ فَاسِدَةً وَالصَّيْدُ  
لِلْمُسْتَأْجِرِ وَلِلْأَجِيرِ أَجْرٌ مِثْلِهِ ( الْهِنْدِيَّةُ ) . ثانياً : إِذَا  
اسْتَأْجَرَ شَخْصٌ عَقَارًا بِخَمْسَةِ جُنْدِيَّهَاتٍ شَهْرِيًّا عَلَى أَنْ عَلَيْهِ  
نَفَقَاتِ الْعِمَارَةِ أَيْضًا تَكُونُ الْإِجَارَةُ فَاسِدَةً لِيَجْهَالَةَ نَفَقَاتِ  
الْعِمَارَةِ لِأَنَّهَا جُزْءٌ مِنَ الْأُجْرَةِ ( رَدُّ الْمُحْتَارِ ) . اسْتِثْنَاءٌ  
: يَصِحُّ اسْتِئْجَارُ الْمُرْضِعِ لِمُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ بِالْإِطْعَامِهَا  
وَكُسُوتِهَا كَمَا هُوَ مُبَيَّنٌ فِي الْمَادَّةِ ( 566 ) لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ  
بَاعْتِذَا عَلَى النَّزَاعِ وَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ أَنْ يُوسَّعَ عَلَى الْمُرْضِعِ  
لِشَفَقَتِهَا عَلَى الرَّضِيعِ . أَيْضًا الشَّرْطُ الثَّانِي : كَوْنُ الْأُجْرَةِ  
لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الْمَنْفَعَةِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِهَا شَرْطٌ رَاجِعٌ شَرْحُ  
الْمَادَّةِ ( 32 ) كَمَا سَتُوضَّحُ فِي الْمَادَّةِ ( 453 ) . - \* \* \* \* -  
الْمَادَّةُ ( 451 ) : يُشْتَرَطُ فِي الْإِجَارَةِ أَنْ تَكُونَ الْمَنْفَعَةُ  
مَمْلُوءَةً بِوَجْهِ يَكُونُ مَانِعًا لِلْمُنَازَعَةِ . أَيْ أَنْ يَكُونَ يَشْتَرَطُ فِي  
الْإِجَارَةِ أَيْ فِي صَحَّتِهَا ، أَوْلاً أَنْ تَكُونَ الْمَنْفَعَةُ مَعْلُومَةً  
بِوَجْهِ يَكُونُ مَانِعًا لِلْمُنَازَعَةِ . اُنْظُرْ الْمَادَّةَ تَيْنِ ( 200 وَ 405 )  
فَعَلَيْهِ إِذَا كَانَتْ الْمَنْفَعَةُ مَجْهُولَةً بِحَيْثُ تُؤَدَّى إِلَى  
الْمُنَازَعَةِ تَكُونُ فَاسِدَةً ( الْهِنْدِيَّةُ )